■ نعم هناك أخطاء ولا نحملها المشترك لوحده، فالسلطة لديها من الأخطاء ما يكفيها، لكننا نقول بان هذا هو حال معظم الأنظمة الديمقراطية في العالم لاسيما ديمقراطية العالم الثالث. ودور المعارضة هو كشف تلك الأخطاء وعرضها للرأي العام والسعي للمساهمة في وضع الحلول لها بالعقلانية والحوار لا باستغلال الشارع وتهييجه بين عشية وضحها. وبما أن المعارضة اليمنية لا تفتح سوى عينها اليسرى وترى السلبيات، عليها الآن أن تفتح عينها اليمنى وتنظر الايجابيات والمنجزات التي كان أهمها التعبير و حرية الصحافة ومن يشكك في ذلك، عليه فقط أن يُلقي ولو نظرة سريعة على مواقع وصحف ومنشورات المعارضة اليمنية.

اخطاء المشترك التراكمية وأثرها في تشويه مفاهيم الولاء الوطني

نقول بانه مازال هناك بعض الوقت أمام تلك المعارضة لإعادة النظر في تعميق مفهوم الولاء الوطني والوحدة الوطنية، ومازال أمامها الفرصة لاستعادة ثقة الشارع المهزوزة بها، وما عليها سوى التفكير بطريقة مختلفة للتعاطي مع الواقع، ويحتاج اللقاء المشترك لذلك ما يلي :

التعامل مع قضايا الوطن بمسؤولية اكبر.

تقديم مصلحة الوطن والشعب قبل مصالحه الحزبية.

الإصلاح من حاله وتحاشي الأساليب الاستفزازية مع الحاكم "الممثل الشرعي للبلاد والمنتخب دستوريا".

الاتجاه نحو أساليب أكثر رُقياً في التعامل مع قضايا الوطن بما يضمن للمعارضة تحقيق أهدافها على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" وفقاً للقانون وتعاليم الدستور لما فيه تجسيد لعظمة الخيار الديمقراطي.

مراجعة خطته الإستراتيجية تجاه الشعب، بان يجعل هموم الوطن والمواطن نصب عينيه بعيداً عن المزايدات.

الدخول مع الحزب الحاكم في حوار جاد بعيداً عن الشروط المسبقة.

سامي شرف الأهدل●

على المعارضة أن تدرك بانه لا توجد "حكومة كاملة الدسم" لا يشوبها شائب ولا تعتريها أخطاء.

على المعارضة أن لا تنسى بان ما يربو عن سبعين بالمائة من الشعب هم من الأميين، وان تأجيج الحملات ومظاهر الشغب وجر الناس إلى الاعتصام والإضراب والنزول إلى الشوارع يوم بعد يوم سيضر بعملية التنمية "إن كان حقاً المشترك يهتم بتنمية الوطن".

الاقتناع بان المعارضة ليست فقط للتظاهر وإعاقة الآخرين، بل هي للعمل على مساعدة الآخرين.

الاستفادة من تجارب الغير وتجارب الماضي.

التدخل القانوني

المعارضة الايجابية هي إذاً حقٌ مشروع يكفله القانون والدستور، وهي كما قلنا مسبقاً ركيزة أساسية من ركائز العملية الديمقراطية. والاختلاف بين السلطة والمعارضة فيما يتعلق بالخطط والبرامج والأهداف والأولويات تعتبر ظاهرة صحية ومطلوبة. الأمر ذاته ينطبق على المعارضة اليمنية، فوجودها خيار استراتيجي ومهم لتعزيز الشراكة بين كافة القوى الوطنية، إلا أن علينا هنا الاعتراف بان المعارضة القائمة حاليا لا تحمل برامج تنموية، ولا تعمل على تأسيس رؤية مستقبلية تعزز من تلك الشراكة، بل تعمل بمبدأ "أنا ومن بعدي الطوفان"، ومازالت إلى اليوم تقرأ في الكتب القديمة. وان أرادت المعارضة التحول من معارضة مشلولة إلى معارضة عملية، ومن معارضة خامدة إلى معارضة فاعلة، فعليها أن تواكب الجديد، وان تعمل في إطار الثوابت الوطنية والقومية. أما إذا استمرت الأمور كما هو عليه الحال اليوم، ولم تلتزم المعارضة بتلك الثوابت، فهنا يأتي دور لجنة شؤون الأحزاب ويأتي دور القضاء لتصحيح مسار العملية الديمقراطية والسياسية. فيعمل رئيس لجنة شؤون الأحزاب على لفت نظر الأحزاب المسيئة لتلك العملية، بل وإذا كان هناك خطر حقيقي يهدد امن الوطن وسلامته، كما هو الحال عليه، فيمكن للقضاء وبحسب القانون الدستوري أن يقول كلمته ويصدر توجيهاته الصارمة بحل تلك الأحزاب. فللجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية "بحسب المادة (٣٦) في الباب الخامس، الحق في توجيه "التنبيه أو الإنذار لأي حزب أو تنظيم سياسي يرتكب مخالفة لأحكام قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية. وما أكثر المخالفات المرتكبة من قبل "اللقاء المشترك" في الآونة الأخيرة، ولنتحدث بعقلانية وبلغة القانون والدستور اليمني الذي فيه أفضل القوانين على مستوى الساحة العربية لو أنها تطبق "بحذافيرها وفي وقتها. فوفقاً لقانون الأحزاب واستنادا للمادة (٨) في الباب الثاني – سادسا – الفقرة (ب) والفقرة (ج) يحظر على الحزب أو التنظيم السياسي أذا:

ب - استخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه.

ج - أن تتضمن برامجه أو نشراته أو مطبوعاته ما يحرض على العنف أو إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية.وبناء على الفقرتين السابقتين يمكن للقضاء إيقاف الحزب ومنعه من الاستمرار في ممارسة نشاطه وذلك وفقاً لنص المادة (٨). وفي الباب الخامس مادة(٣٣) الفقرة (٣) تنص على :

٣. عدم الإخلال بالأمن والنظام العام أو الإقدام على التآمر والعنف أو التحريض عليهما.

أما في قسم الأحكام الجزائية في الباب السادس، فان المادة (٣٤) تنص على انه "في غير حالات الحل الاختياري أو الاندماج أو الانضمام لا يجوز حل الحزب أو التنظيم السياسي أو وقف نشاطه أو أي قرار من قراراته إلا بموجب حكم قضائي بناء على طلب مسبب يتقدم به رئيس لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية بعد موافقة اللجنة إلى المحكمة المختصة لحل الحزب أو التنظيم السياسي وتصفية أمواله وتحديد الجهة التي تؤول إليها تلك الأموال وذلك لأحد الأسباب التالية "أهمها":-

فقد شرط من شروط التأسيس المنصوص عليها في المادة (٨) من هذا القانون.

ارتكاب الحزب أو التنظيم لأي من المحظورات المنصوص عليها في المادة (٣٣)، كما يجوز لرئيس اللجنة بعد موافقة أعضائها أن يطلب من المحكمة المختصة وبصفة مستعجلة وقف نشاط الحزب أو التنظيم أو أي قرار من قراراته لأحد الأسباب المبينة بهذه المادة إلى حين الفصل في طلب الحل... وفي المادة (٣٥) يعتبر الحزب أو التنظيم السياسي محلولاً – الفقرة ب: إذا تم حل الحزب أو التنظيم بموجب حكم قضائي بات.

إذاً "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات". ولقد سن الله سبحانه وتعالى في هذا الكون النظام والقانون لتسير به أمور البشرية كما أراد لها خالقها أن تسير. ومن هنا نقول للقضاء بان عليكم تحمل مسؤولياتكم أمام الله والوطن والتاريخ، وانتم أهلٌ لذلك، في إيقاف تلك المهازل التي تسئ لشعب تجاوز عمره آلاف السنين. ونقول للمعارضة والسلطة دون استثناء، اتركوا الشعب يعيش واتركوه يمارس حياته الطبيعية. دعوه يفرح اليوم في احتفالات تريم، ويفرح غداً باحتفالات مايو في صنعاء، وبعد غد باحتفالات سبتمبر في صعدة، وبعدها باحتفالات أكتوبر في تعز، وبعدها باحتفالات خليجي عشرين في أبين وعدن. هي دعوة إذاً للمشترك بان يشترك في إدخال السعادة والسرور الى أبناء هذا الشعب، لا أن يشترك في إدخال اليأس والتعاسة فيهم، دعوة للمشترك للمساهمة في البناء والعطاء، لا في المكر والدهاء، دعوة للمشترك بان يفرق بين "ديمقراطية البناء وديمقراطية العناء". وفي الوقت ذاته هي دعوة للحاكم للالتفات لمطالب الشعب ومظالمه، دعوة للحاكم للسعي في تحسين ظروف أبنائه، ودعوة للحاكم لان يراجع حساباته ويحسن من أدائه. ولكي لا تتهمنا المعارضة او بعض المنظمات الحقوقية المتفقة فكراً وسلوكاً مع المعارضة باننا من أتباع السلطة أو ممن يسمونهم "بالمُطبلين"، فنقول للجميع باننا لسنا مُطبلين بل نُشهد الله باننا دعاة حب وسلام وعقل وفكر وحوار. فتعالوا بنا لنصنع الحوار الجاد والبناء، تعالوا بنا لنصلح ما أفسده الدهر وما أفسده بنو الإنسان، تعالوا بنا لنضع أيدينا في أيدي بعض ضد المسئول الفاسد الذي يعبث بالمال العام، وضد الشيخ الجائر الذي يسلب الناس أموالهم وينتزع حقوقهم ويشردهم في العراء، وضد من يبيعون ويشترون بمصالح المواطن. أما المتاجرة في قضايا الوطن وثوابته فهذا شيء مرفوض مرفوض مرفوض، وسنظل نكتب ونكتب ونكتب للدفاع عن وطننا وعن هويتنا الوطنية، وأطلقوا علينا حينها كما يحلوا لكم، فاكرم لنا أن نكون مُطبلين لوطن عظيم من أن نكن عملاء وخائنين.□

باحث أكاديمي – فرنسا

المبادرة اليمنية.. هي الحل

■ تحرص القيادة السياسية بزعامة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على المساهمة الفاعلة في اكساب فعاليات القمم العربية الدورية حالة من الزخم والحيوية من خلال تقديم رؤى وتصورات تهدف إلى اصلاح النظام العربي ممثلاً بالجامعة العربية وازالة كل مايعتور أنشطتها ومهامها.

واذا كانت جهود اليمن قد كللت بنجاح العديد من الأفكار والمبادرات التي تقدمت بها والهادفة الى تقوية البناء المؤسسي للعمل العربي المشترك ومده بكل ما من شانه ان يحرك فيه المياه الراكدة ويدفع بجهود القيادات العربية نحو أهداف قادرة على تحقيق وبلورة طموحات الشارع العربي، فإن القيادة اليمنية قد استطاعت ان تعبر بنسبة كبيرة عن تطلعات الوحدويين العرب، فإن هذه المواقف في الوقت ذاته تواجه بحالة من السخرية التي يندفع إليها البعض من منطلق تعصبات قطرية تجد في هذا الاسهام اليمني تقزيماً لانظمتها التي تعتقد أنها يجب ان تكون في صدارة العمل العربي المشترك، وفي صدارة من يسهمون في صنع حاضره وآفاق مستقبله، في الوقت الذي لايدرك هؤلاء ان القيادة اليمنية لاتنطلق في مبادراتها ورؤاها السياسية والمؤسسية من تلك الحيثيات وانما من خلال حرصها على الاسهام في كل ما من شانه خدمة الامة.

واذا كانت بعض وسائل الاعلام العربي قد حاولت التقليل من شان المبادرة اليمنية، فإن في الوقت ذاته لم تستطع حجب الرؤية امام المواطن العربي المتابع لفعاليات قمة سرت، حيث وجد نفسه مشدوداً مع الاهداف والمبادئ التي ترمي المبادرة اليمنية الى تحقيقها خدمة للأمة العربية وبغض النظر عما اذا كانت هذه المبادرة جاءت من الموطن الاول للعرب أم غيره، المهم انها حركت لديه شجونه وعواطفه الوحدوية المنتصرة للوحدة العربية بل ولمختلف قيم ومثل العمل العربي المشترك.

يحيى علي نوري

ولعل خير دليل على هذا التفاعل ما أبدته الفعاليات الليبية من تفاعل كبير مع كافة المضامين التي حملتها كلمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح من مصداقية في الطرح المسئول لأبرز متطلبات الواقع العربي الراهن والمتمثل في العمل العربي المشترك عن طريق تطوير وتحديث الجامعة العربية وبالصورة التي تتفق مع تطلعات وطموحات كل عربي.. وما شهدته قاعة أعمال المؤتمر من هتافات وحدوية من قبل الفعاليات الليبية مع مضامين كلمة فخامة الاخ الرئيس إلا واحدة من التفاعلات التي هزت وجدان مختلف الفعاليات العربية التي ماتزال تبدي انتصارها مع كل مبادرة او مقترح يهدف الى انتشال الأمة من واقعها المزري والمؤسف.

إذاً فالقيادة السياسية اليمنية التي دأبت منذ مرحلة مبكرة على الاهتمام بتطوير العمل العربي المشترك من خلال البحث المسئول عن اسباب المشكلات والعوائق والصعوبات التي تعترض سير اداء الجامعة العربية، قد استطاعت ان تقدم اليمن الجديد في اعظم صورة، ذلك ان الوحدة اليمنية وما تمثله من قيمة وطنية وقومية وانسانية ودينية.. الخ من القيم الحضارية قد جعلت القيادة اليمنية ومن خلال تعاملها مع هذه القيم التي فرضها الواقع اليمني الوحدوي، جعلتها تتفهم اكثر من غيرها أبرز معطيات العمل العربي المشترك خاصة انها تدرك عبر تجربتها في ادارة شئون البلاد، احتياجات العمل العربي المشترك من منطلق الخبرة والممارسة والتعامل الايجابي مع متطلباته على الصعيد القطري حيث تشهد اليمن في ظل وحدتها تطورات وتحولات مهمة جعلت فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يحرص من وقت لآخر على التوجه الفاعل والايجابي الهادف الى تهيئة الفرصة للفعاليات الوطنية للمشاركة في صنع الحاضر اليمني وتحديد مسارات مستقبله بثقة واقتدار.

واذا كانت المبادرة اليمنية لإصلاح الواقع العربي بكل نظمه ومؤسساته قد انطلقت من الواقع الوحدوي اليمني، فإنها قد استطاعت ان تلامس وجدان ومشاعر المواطن العربي الذي وجد فيها التعبير الأمثل والأجدى والاقوى عن آماله وتطلعاته، وكما قال الاخ الرئيس القائد خلال كلمته ان الجامعة العربية والتي أنشئت في الاربعينيات قد واجهت تحديات كبرى وخاصة على الصعيد الراهن، فإن النظام العربي مطالب اكثر من اي وقت مضى بضرورة الانتقال بنظام الجامعة العربية الى نظام أكثر تعبيراً وقدرة على التعاطي مع التحديات الراهنة وهي تحديات توجب على النظام العربي السير باتجاه بلورة كافة الأسس والقواعد ذات الصلة التي من شانها ان تجعل من الحضور العربي اكثر فاعلية في عصر يتسم بالتحولات المتسارعة وبتشكيله للتجمعات والاطارات المختلفة التي من شانها ان تقرب بين الشعوب وتختصر المسافات وتقدم لها نتائج مثمرة على صعيد تفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وان تهيئ في الوقت ذاته مزيداً من المناخات المواتية الكفيلة بإبعاد شعوبها عن كل بؤر التوتر والانقسام والتصدع، والدفع بها باتجاه تحقيق الآمال والتطلعات الكبيرة.

وإذا كانت مبادرة اليمن قد حظيت بذلك القدر من التفاعل والتي كان للبرلمان العربي النصيب الأكبر في مناقشتها واثرائها بكل الآراء والتصورات التي تخدم اهدافها، فقد باتت اليوم وبكل المقاييس والمعايير اعظم رؤية تقدّم بهدف اصلاح النظام العربي وبصورة جريئة هدفها الأول والاخير ملامسة المشكلات العربية وايجاد المخارج المناسبة والمعالجات الناجعة لها.

وهي مبادرة لاريب ان قمة سرت العربية سوف لن تتجاوزها، فقد عبر عنها مبكراً قائد الثورة الليبية معمر القذافي عقب كلمة فخامة رئيس الجمهورية في القمة، حيث قال: لقد صفّقنا مرتين لمبادرتك، وتلك اشارة واضحة على ان القمة العربية ستوليها جل اهتمامها، ومهما كانت النتيجة التي سوف تخلص اليها القمة العربية، فإننا نستطيع القول ان المبادرة قد دخلت قلب كل عربي، واستطاعت في الوقت ذاته ان تعبر عن نفسها وان تقول للملأ أنا أمثّل المشروع العربي الوحدوي الطامح الى استعادة المجد العربي.

وخلاصة فإن القيادة السياسية اليمنية وانطلاقاً من مشاعرها الوحدوية الجيّاشة وايمانها بالعمل القومي الفاعل والايجابي قد انطلقت في مبادرتها من خلال هذه الحيثيات، وهو سر نجاحها كاعظم مبادرة جريئة تقدّم بشفافية وموضوعية لإصلاح النظام العربي.□

ماذا بعد الحرب السادسة ..؟

■ لابد من تفويت الفرصة على عناصر التمرد وعدم السماح لهم بالظهور بمظهر المنتصر لأنهم بعد كل توقيف للحرب يقومون بتصفية حساباتهم مع كل من وقف إلى جانب الدولة خلال فترة الحرب وإلحاق الضرر بهم وإخراجهم من منازلهم وإذلالهم، مما رسخ الخوف في نفوس المواطنين من الوقوف إلى جانب الدولة في أي حرب قادمة خشية أن يتركوا لقمة سائغة للحوثي بعد انتهاء الحرب.. ولابد من التنبه لهذه المسألة بعد الحرب السادسة من خلال دعم المواطنين وحمايتهم من أية محاولة لاستهدافهم والزام الحوثي باحترام قرار وقف الحرب وعدم التساهل والتعامل مع أي بلاغ من هذا النوع بجدية، والقيام بوقف هذه الظاهرة ومحاصرتها منذ البداية.. والزام المتمردين بتسليم الأسلحة والمنهوبات العامة والخاصة وإعادة ثقة المواطنين بالدولة وتفويت الفرصة على الحوثي من كسب أنصار جدد بسبب خوفهم من ممارسة أي أعمال إجرامية من قبله أو عناصره ضدهم.

م. خالد عبدالله الجبري

– لابد من اختيار المدرسين في محافظة صعدة بشكل دقيق ومدروس وتأهيلهم وعمل الدورات التدريبية المكثفة لتوسيع مداركهم ومراقبة ما يتم تلقينه للطلاب وعدم السماح للعناصر المندسة ببث سمومها وأفكارها المريضة في عقول الطلاب.

– الاهتمام بالكوادر المؤهلة والمثقفة والتي كان لها دور كبير في التأثير على المواطنين بشكل ايجابي في توضيح سلامة النهج الذي تتبعه الدولة، وكشف المغالطات والإشاعات والأكاذيب التي تطلقها عناصر الحوثي واعطاء صورة مشرفة ومشرقة لرجال الدولة الذين استطاعت عناصر الحوثي وضع العقبات والعراقيل أمامهم وتشويههم بهدف التخلص منهم وساعدهم في ذلك بعض المتنفذين الذين يريدون الحصول على جميع المعدات والإمكانات والمشاريع التنموية التي تقدمها الدولة للمواطنين في المحافظة ووقوف هؤلاء الشرفاء لهم بمسئولية ووطنية كبيرة مما أدى إلى استبدالهم بأشخاص سيئين يخدمون مصالح الحوثي.. ولابد من إعادة فتح ملفات المخالفات ودراسة وتقييم أعمال من تم عزلهم وتكريمهم ووضعهم في أعمال أفضل من أعمالهم السابقة ومحاسبة المقصرين والمخالفين منهم وعدم الاكتفاء بعزلهم ودراسة التغييرات التي قام بها محافظ المحافظة السابق الذي تم تغييره وعدم تمرير القرار الشخصي وغير القانوني والمناطقي والحزبي منها.

– لابد من تشكيل لجان في كل المديريات تلتقي مع المواطنين وتتلمس همومهم ومشاكلهم وتطلب منهم اقتراح الحلول لكي تتضح أسباب المشكلة الحقيقية التي استغلتها عناصر الحوثي لدعم حركتها.. وليتسنى حل هذه المشكلة بشكل جذري.

– دراسة الأخطاء والمظالم والمخالفات التي تعرض لها البعض من أبناء المحافظة بسبب الوساطة واستغلال النفوذ واستغلال الوظيفة العامة وأدت إلى حرمانهم وظلمهم ما جعل الحوثي يستغلها ويستثمرها لدعم حركتهم الضالة.

– دعم المواطنين وخاصة المزارعين من أبناء صعدة الذين قام الحوثي بإفقارهم عاماً بعد آخر خلال سنوات الحرب من ٢٠٠٤- حتى الآن، والتي يشنها في موسم حصاد محصول التفاح والرمان وبقية المحاصيل واحتلال مزارعهم وقطع الطريق ومنعهم من تسويق منتجاتهم والحؤول دون وصول مادة الديزل إلى مزارعهم بهدف افقارهم وإثارة نقمتهم وسخطهم على الدولة والعمل على مساعدتهم لتجاوز المحنة التي واجهوها..

وتمثل أوجه الدعم بتوفير الديزل ولو بأسعار مدعومة وتعويضهم عن مزارعهم ومنازلهم التي تضررت ومدهم بالبذور والشتلات الجيدة ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم.

– ضرورة تواجد الدولة في جميع مديريات المحافظة وتقديم الخدمات لهم وحمايتهم وإعادة جسور الثقة بين المواطنين والدولة وزيارة هذه المديريات بشكل مستمر وإصلاح الاختلالات إن وجدت أولاً بأول.

– ضبط الأسعار في المحافظة واتخاذ الإجراءات الرادعة في حق المتلاعبين والمحتكرين للمواد الغذائية وتطبيق النظام والقانون والتركيز على إعادة هيبة الدولة وعدم السماح بالممارسات الطائشة وغير المسئولة.

– مراقبة تسرب السلاح إلى المحافظة وعدم السماح بالاتجار به وتوزيعه أوتكديسه وترسيخ ثقافة الحوار وعلى الدولة عدم القبول بالمظاهر المسلحة التي نراها مقترنة تماماً وأصبحت جزءاً أساسياً يدل على هذه العناصر.

– ضرورة الشروع في إعادة الإعمار ويترافق مع مشروع تنموي شامل يغطي كل مديريات المحافظة لكي يتسنى لهذه المحافظة اللحاق ببقية المحافظات في الجمهورية على أن يتم استهداف جميع المواطنين وعدم السماح لأياً كان من ضعاف النفوس والمتنفذين محاولة الاستحواذ والحصول على تعويض أكثر مما يستحق ويؤدي إلى إثارة السخط والنقمة على الدولة.

– ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية من خلال إقامة الرحلات الشبابية بين المحافظات.. وبين المزارعين وبين المصدرين لتبادل المعارف والمهارات والإطلاع على التجارب الجيدة والناجحة وإقامة العديد من الندوات وورشات العمل وإقامة الأيام الثقافية والمهرجانات.. والمحاضرات يدعى إليها النخبة من المفكرين والوطنيين والوحدويين وعلماء الدين.

– دراسة أوضاع النازحين وتصنيفهم إلى مجموعات وتحجيم العناصر المرتبطة بالمتمردين والذين تم زرعهم داخل المخيمات لإمدادهم بالمعلومات والتمهيد للاستيلاء على المواقع التي كانوا يتواجدون فيها كما حدث في الحروب السابقة.

– تنفيذ المشاريع التي تعمل على إزالة آثار وتداعيات الحرب مثل مشروع التربية المنزلية عن طريق توزيع قروض للمزارعين للقيام بالمشاريع الصغيرة وإتاحة دورات تدريبية للمستفيدين يتم استعادة هذه القروض من الأرباح بعد ان يتم تدريبهم بشكل جيد وتوزيع أبقار وأغنام للأرامل يتم استعادتها بالتدريج ويبقى رأس المال دوار ويستفيد منه كل المواطنين لما لهذه المشاريع من أهمية كبيرة في توفير فرص عمل للشباب وللحد من الهجرة إلى المدينة.

– لابد من ضبط الأمن والاستقرار في المحافظة ومراقبة الأسعار وعدم السماح التلاعب بها وتكثيف المشاريع المدرة للدخل والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية لأبناء المحافظة كونها محافظة حدودية ولابد من الاهتمام بها وبأبنائها والعمل على تحسين ظروف معيشتهم.

وأخيراً لابد من وضع العناصر الحوثية الموجودة في المكاتب التنفيذية تحت المجهر وعدم السماح لهم بالعبث والفوضى وعرقلة المشاريع التنموية وتشويه خدمات الدولة وإثارة نقمة وسخط الناس عليها والتحقيق في جميع المخالفات والتجاوزات في المحافظة وفي دخول المواد الممنوع إلى البلد من منفذ البقع ومنفذ علب خلال فترة الحرب وما قبلها ومحاسبة من قام بهذه المخالفات وعزلهم من الأماكن التي تم تعيينهم في حال إدانتهم وإعادة الشرفاء الذين دفعوا ثمن مواقفهم ورفضهم القيام بتلك المخالفات وتمسكهم بالنظام والقانون وأقصائهم من أعمالهم بعد التأكد من سلامة مواقفهم ووطنيتهم ومكافأتهم وترقيتهم بدلاً من تجاهلهم وإهمالهم ونسيانهم وتركهم بدون عمل.

ملاحظة مهمة جداً جداً

إذا لم يتم محاسبة المتورطين بأعمال القتل وتنفيذ حكم الله وشريعة ابن عبدالله فيهم وفي جميع قطاع الطرق ومن نصبوا الكمائن للأبرياء من المواطنين وأبناء القوات المسلحة والأمن ونهبوا الممتلكات العامة والخاصة وتركهم يستعرضون عضلات القوة وتصفية الحسابات والانتقام في مناطقهم وافرج عن المعتقلين من أولئك المجرمين بالرغم من تورطهم بجرائم قتل والسماح بعودتهم إلى مناطقهم كما حدث في الحروب السابقة.

فإن ناقوس الخطر ينذر بتفشي الفوضى وتصاعد أعمال التمرد والتخريب على أكثر من صعيد وفي أكثر من جبهة ويقضي تماماً على المواطنين المتعاونين مع الدولة في بعض المناطق والذين يتناقصون عاماً بعد آخر خوفاً على أرواحهم وممتلكاتهم وأبنائهم من هؤلاء القتلة الذين استغلوا كل هدنة سابقة للانتقام منهم لضرب هيبة الدولة وترهيب الآخرين.□

مدير عام مكتب الزراعة والري بمحافظة صعدة

الوحدة عصية على الشموليين

قديماً قالوا "إن لم تستحِ فاصنع ما شئت" وصحيح كما يقولون " اللي أختشوا ما توا" ذلك تماماً ما ينطبق على تلك الفئة من المرضى والموتورين الذين يذرفون دموع التماسيح على الوحدة اليمنية أعظم الانجازات التاريخية ليس لأبناء الوطن المخلصين الشرفاء وحدهم، بل لكل وطننا العربي وأمتنا من محيطها إلى خليجها، والتي يفتخرون بها تماماً كما يفتخر بها كل يمني وحدوي غيور.

محمد احمد اليافعي

ومن العجب العجاب أن تخرج علينا مثل تلك الأصوات المأجورة التي لفظها الشعب إلى خارج الزمن، بمحاولاتهم اليائسة البائسة النيل من الوحدة أعظم المنجزات وأكبرها في تاريخنا الحديث يحاولون استهدافها ويراهنون بخبث وخسران على عودة الوطن اليمني إلى عصور الظلام والتشطير وإلى تلك الحقب التي عاثوا فيها فساداً في الأرض وتنكيلاً بالعباد، دون حتى حياء أو خجل من تاريخهم المأساوي.. يتباكون اليوم على الوحدة بكل صلف وهم لم يقدموا لها وللوطن والشعب أي شيء يذكر لا قبل الوحدة ولا عند قيامها ولا بعدها سوى فصول من الدمار والخراب والاستبداد، وفصولاً أخرى من العمالة والاسترزاق والإرتهان لأحضان الخارج هؤلاء العملاء الذين يتشدقون باسم الوحدة وهم يكشرون مخالبهم لنهش جسد الوطن والشعب لا لشيء سوى من أجل حفنة دولارات يدمرون من أجلها الوطن ويستهدفون بها ضرب الوحدة الوطنية متناسين بغباء وعن عمد غريب أن ذاكرة التاريخ والشعب لا تزال وستظل متقدة وتسجل بكل اعتزاز وفخر لهذا الشعب الجبار الذي قد يتسامح في أي شيء إلا الوحدة التي هب بكل إرادة وتصميم لإعادة تحقيقها في مايو١٩٩٠م ومن أجل ترسيخها قدم عام ١٩٩٤م قوافل من الشهداء والدماء الزكية رخيصة فداءً لوحدته الغالية والتي سيظل متمسكاً بها ومحافظاً عليها كما فعل طيلة عقدين من عمرها المديد مهما تكالبت عليها التآمرات وأطلت عليها ذئاب الغدر والخيانة والعمالة.

ويتساءل اليوم المواطن البسيط في كل أنحاء الجمهورية وليس المتابع المتخصص الخبير عن من يحق له أن يتحدث عن المناطق الجنوبية.. هل أولئك الذين احالوها إلى خراب ودمار وحولها إلى محافظات بائسة تفتقد لأي مقومات الحياة بعد أن نهبوها وأفرغوا خزائنها ومواردها وحولوها إلى جسد مرهق بالديون الدولية التي لا يعرف أحد أين ذهبت وفيما انفقوها.. أم الذين أعادوا لمناطق الجنوب الحبيب إلى ما نشاهده الآن من تنمية وبناء وإعمار بل اصبحت ورشة عمل لم تتوقف منذ إعلان الوحدة المجيدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وحتى اليوم وبما يفوق بقية محافظات ومدن الجمهورية الأخرى حتى أصبحت عدن اليوم مدينة عصرية راقية تتجه لاستعادة مجدها التليد.

إن الوحدة اليمنية وقد بلغت رشدها وصارت قوية ومنيعة أكثر من أي وقت مضى، لا خوف عليها على الإطلاق كما أكد على ذلك فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام من أي مخاطر أو من مغامر أو عابث أو عميل أجير، لأنها مصانة برجالها الذين صنعوها وحموها وبأبناء الوطن الوحدويين المخلصين الشرفاء. ولم يطل اليوم أولئك المأزومون الآقزام برؤوس الثعابين في محاولة بائسة ويائسة لبث سمومهم للنيل من الوحدة الخالدة إلا لأنهم قد ساءهم كثيراً أن يروا الوحدة اليمنية وقد صارت شامخة وعنوان للعزة والكرامة والشرف للوطن وأبنائه، وساءهم أيضاً حد الغيظ القاتل أن يروا المحافظات الجنوبية وقد زينتها مشاريع التنمية والإعمار والبناء، وصارت عدن عروس اليمن فتية متلألئة وإعادة اسمها الذهبي الذي ملأ الدنيا والآفاق على مدى عقود طويلة قبل أن تطالها أيادي الشموليين من العبث والحقد الذي قضى على الأخضر واليابس وأعادها إلى أسوأ عهودها.

وإن كان الشعب بكل فئاته على ثقة لصون وحماية وحدته من مؤامرات كل الأعداء والمأجورين، إلا أنهم يطالبون الدولة أن تضرب وبكل قوة وبيد من حديد كل من تسول له نفسه أن يقف في وجه الوحدة وفي وجه الوطن والشعب، ومن يحاول العبث بمقدرات الوطن وثوابته، وأن يطبق النظام والقانون الرادع على كل من يحاول زعزعة أمن واستقرار الوطن وكل من يرفع الشعارات الانفصالية والمناطقية.. لأن الوطن ووحدته وقيمه ومقدراته وثوابته هي فوق الجميع وأكبر من أي خائن متآمر عميل.□